وجـهـة مـطـر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

أنواع الأطباء في اليمن

ليس كل من قال لك: أنا طبيب، هو طبيب بالفعل، حتى لو حمل أرفع الشهادات، وتخرج من أرقى الجامعات، خصوصا إذا كان دكتور بيزنس (رجل أعمال متنكر بزي طبيب)، عوضا عن ذلك لدينا ثلاثة أنواع رئيسية من الأطباء:

النوع الأول: أطباء عباقرة وهؤلاء هاجروا من بلادهم بحثا عن المستقبل المعيشي والعلمي الأفضل لهم ولأسرهم.

النوع الثاني: أطباء مهرة وهؤلاء يكافحون في واقع بلادهم الصعب ويستحقون كل احترام وتقدير.

النوع الثالث: أطباء بناشرة وسماسرة لشركات الأدوية وهؤلاء طبهم بيع وشراء ومعروفين للكثير من المرضى وكما قال الشاعر اسأل مجرب ولاتسأل طبيب.

بشكل عام إليكم عشرة أنواع أخرى للأطباء في اليمن:

أولا: أطباء أصلي ماركة "ملائكة الرحمة"، وهم قليلون جدا، نادرا ما تصادفهم كالشعرة البيضاء في الطب الأسود

ثانيا: أطباء حمران عيون في الطب، لكن القرش لعب بهم وحوّلهم من "ملائكة الرحمة" إلى "عفاريت اللحمة".

ثالثا: أطباء ما معهم من الطب إلا النظارة والبالطو الأبيض، وهؤلاء كانت ميولهم تجارية لكن آباءهم أرغموهم على دراسة الطب، فدخلوا الطب من باب التجارة "جملة وتجزئة".

رابعا: أطباء يسكن رؤوسهم جني اسمه "العمليات"، يحولونك غرفة العمليات قبل أن يكشفوا عليك، ويعرفوا ما فيك!

خامسا: أطباء "المخضّرية": النوع الأكثر انتشارا، درسوا الطب دون ممارسة، فخلطوا الطب مع الشعوذة مع التجارة، فتجد فحوصاتهم خاطئة، وتشخيصاتهم غامضة، يتسببون بأخطاء طبية قاتلة، مستثمرين عدم وجود رقابة عليهم!

سادسا: أطباء مجهالة، وهؤلاء دخلوا الطب بالوساطة أو من باب الوجاهة والهيبة، والمرضى بالنسبة لهم فئران تجارب.

سابعا: أطباء متعلمون، وهؤلاء لم يجدوا من يعلمهم الطب كما يجب، فقرروا أن يعلموا أنفسهم بشكل عملي، ويجربوا حظوظهم في عيادات ومستشفيات السوق السوداء!

ثامنا: أطباء علاقات عامة ودعاية وإعلان، دخلوا الطب من باب المنظرة، وطلبة الله، وهؤلاء شغالون بالنسبة، بـ"البلدي" يشتغلون دلالين ليس في سوق البزبل في سوق اللحوم الآدمية مقابل عمولات دسمة يحصلون عليها من شركات الأدوية، وزبانية مستشفيات الساطور التي ترفع شعار "سلخ المواطن واجب"!

تاسعا: أطباء فرار تدرسهم الدولة وتصرف عليهم الملايين، وعند ما يحصلون على الشهادات يهربون للعمل في الخارج.

عاشرا: أطباء "دخلاء" وهؤلاء "منتدبون" تجد واحدا كان يشتغل ميكانيكيا، وتحول بقدرة قادر إلى طبيب، وفلاح عالج بقرة الشيخ فتحول إلى دكتور القرية، وصاحب فندق ما حصل خراج في الفندقة فقلب الفندق مستشفى خاصا.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي.

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

نجيب محمد الزبيدي

الوطن وطن الجميع

أقولها بمنتهى الصدق والصراحة :لا مستقبل للجميع لا بيمن موحد وبمنتهى الصراحة أيضاً أقول لكافه أبناء بلدي الغالي اليمن بأن البلد يحتاج منا العمل على تعزيز أواصر الأخوة الوطنية بين أفراد المجتمع والاصطفاف الوطني للمضي قدماً في مشاريع البناء والتنمية.

*أدعو الجميع للتفاؤل مجدداً بأن اليمن ماض بإذن الله إلى نجاح عظيم ومستقبل زاهر وللأمانة أقول: إن الشارع اليمني يعول كثيراً على مخرجات الحوار الوطني كون تلك المخرجات الرائعة قد جاءت لتعبر عن ذلك التوافق الجامع المانع لأية اختلافات في عملية التطبيق مستقبلاً في إطار بناء اليمن الجديد الذي يتطلع الكل إلى تشييد بنائه في ظل النظام الاتحادي تحت رأية الوحدة والديمقراطية.

*وللتذكير أيضاً :فإن الجماهير اليمنية الكبيرة التي خرجت في مسيرات كبرى تأييداً لدعوة الأخ الرئيس هادي للاصطفاف الوطني، تلك المسيرات الضخمة قد حملت معها كافة المطالب المشروعة المحقة لكافة أبناء اليمن ولعل من أهم تلك المطالب ما يلي:

*أولاً الدعم الكامل للأخ الرئيس في الدعوة للاصطفاف الوطني العريض معتبرين الاصطفاف الوطني الطريق الأمثل لتنفيذ مخرجات الحوار.

*ثانياً: الجماهير طالبت الجميع أن يكونوا أكثر حرصاً على الحفاظ على كل منجز تحقق وفي المقدمة الثوابت الوطنية والتي تتمثل بالنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية وكذا مخرجات الحوار الوطني.

*ثالثاً: الجماهير تطالب الحكومة بالقيام بواجباتها تجاه تحسين أوضاعهم المعيشية والأوضاع الاقتصادية لكافة أبناء البلد وكذا الجانب الأمني أيضاً.

*أقول للجميع مجدداً: بأنه لا خوف ولا قلق على مستقبل اليمن وأبنائه ولا داعي لأن يتعب نفسه من يتربص باليمنيين واليمن فهو خاسئ لا محالة إن عاجلا أو آجلاً لأن اليمنيين على الدوام يسطرون أمجاد التاريخ وها هم اليوم يرسمون ملامح المستقبل ويمضون للأمام بخطى واثقة والحلم الذي يريد الوصول إليه أو تحقيقه أبناء اليمن الجديد يمن العدل والإنصاف والشراكة.

*في الأخير: يتوجب على كل أبناء الوطن في هذه الأحوال وهذه الظروف أن يكونوا أكثر حكمه وعليهم عدم التفريط ببعضهم وعدم التفريط بوطنهم في إطار الشراكة المسؤولة ومبادئ المصلحة العامة وعلى قاعدة أن الوطن وطن الجميع.

منصور أحمد شايع
Shaia2211@yahoo.com

مجلس اقتصادي.. أولاً

بما أن أساس المشكلة التي أشعلت الشارع اليمني وأدت إلى عودة التظاهرات والحشود الجماهيرية إلى شوارع أمانة العاصمة مرة أخرى كانت اقتصادية بالدرجة الأولى سواء المؤيدة أو المعارضة للإجراءات الحكومية في رفع الدعم عن المشتقات النفطية والتي قد تكون استغلتها جماعة الحوثي جماعة الحوثي أو «أنصار الله» في حشد الكثير من المواطنين البسطاء والمتضررين فعلاً من تلك الإجراءات الحكومية لتوسيع قاعدتها الجماهيرية والتمركز على مداخل العاصمة وتهديد الأمن والاستقرار لساكنيها ما كانت لتحدث لو لم توجد الجرعة التي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، كما يقال.

وبعد فشل جهود اللجنة الرئاسية المكلفة لاحتواء تلك التداعيات الخطيرة والمتفاقمة يوماً بعد يوم وحفاظاً على التوافق الوطني والنسيج الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد وعدم الدخول في مواجهات مسلحة -لا سمح الله- قد تكون نتائجها كارثية وتزيد من اتساع الفجوة والانقسام في المجتمع وحفاظاً على ماء الوجه للطرفين أقترح بتشكيل مجلس اقتصادي أعلى قبل تشكيل الحكومة الجديدة يتكون من خبراء الاقتصاد والأكاديميين المتخصصين في ذلك ومن مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة بما فيها جماعة الحوثي وذلك للوقوف أمام الوضع الاقتصادي ودراسته بصورة عامة ودقيقة سواء في الجانب الاستثماري أو المالي والمصرفي من أجل معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي للدولة وتوضيح ذلك للشعب بشفافية وما إذا كانت الجرعة الاقتصادية أو رفع الدعم عن المشتقات النفطية كانت ضرورة حتمية وأنه كان الخيار الوحيد، ولا توجد أي بدائل أخرى لوقف التدهور الاقتصادي وانهيار الدولة وإعلان نتائج لقاءاته خلال فترة تتجاوز أسبوعاً من تاريخ صدور قرار تشكيله.

مالم ليس عيباً أن يتم اتخاذ إجراءات اقتصادية بديلة وإلغاء قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، الذي أدى إلى تضرر الكثير من القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الزراعي والسمكي بغض النظر عن التخوف من شماعة تهريب النفط ومشتقاته إلى الخارج.

كما يمكن أن يتم توسيع مهام وصلاحيات ذلك المجلس الاقتصادي ليكون مراقباً على عمل الحكومة مستقبلاً في نفس المجال ومساءلة الحكومة عن سبب الانهيار الاقتصادي وتردي الأوضاع الاقتصادية في اليمن خاصة وأن البرنامج الاستثماري للمشاريع الحكومية متوافق تقريباً منذ نحو أربع سنوات.

وبالتالي فضح الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام هذا إذا كنا نريد نزع فتيل المواجهة وقطع الطريق أمام كل الذين لا يريدون خيراً لهذا الوطن وبناء دولة مدنية حديثة خالية من الفساد يحتكم الجميع للدستور والقانون ومتساوون أمامها.

عبدالله عبدالرحمن السقاف الطهيفي

التهريب القديم الجديد

بدأت ظاهرة تهريب المشتقات النفطية من اليمن إلى بعض دول الجوار في وقت مبكر بعد اكتشاف النفط في اليمن عندما تم إنتاجه بصورة تجارية في منتصف العقد التاسع من القرن الميلادي الماضي، ولكنه في البداية على مستوى محدود يقوم به بعض المتنفذين وسط بعض الخجل وتكتم شديد فما لبث أن تطور الأمر واستشرى في البلاد شيئا فشيئا، وما أن أزف العام 2011م حتى أصبح يزاول بشكل واسع بلا خجل فإذا له تجار وله مقرات تحت مسميات وهمية وفي معظم الحالات يزاول علناً بدون مواربة جهاراً نهاراً وبالتالي تكونت له عصابات أشبه بعصابات المافيا ثم انتظم عملها بشكل جماعي وحلقات في خليات تنظيمية ولكل خلية ظهر يسندها ومدير يوجهها "كابو" وتبادل أدوار وبالتالي تربط عناصرها المصالح المشبوهة وتجمعهم بنية تنظيمية مشتركة وقواعد سلوكية موحدة وبصورة دارماتيكية وفقا لمصالحهم الشخصية ثم تطور معهم العمل ولم يعد يقتصر بهم الأمر على تهريب النفط المكرر فقط بل وصل بهم الأمر دون وازع دين أو ضمير إلى ان يسرقوا النفط الخام ويعملوا على تهريبه وبيعه في الخارج ولم يقفوا على بلدان الجوار للتسويق ولكن تطورت تجارته فاستطاعوا أن يسوقوه في بلدان بعيدة وفي سبيل الحصول على النفط الخام يعملون بأساليب ملتوية وشيطانية للحصول عليه منها على سبيل المثال وصل بهم الأمر أيضا إلى استئجار من يفجر أنابيب النفط بعد حفر الحفر العميقة كمستودعات للنفط الخام بالقرب من الأنبوب والعمل على تفجير الأنبوب حتى تمتلئ هذه الحفر وبالتالي شفطها في صهاريج (وايتات) لنقلها وبيعها في الخارج وكل شيئ بحقه وكلا يقوم بدوره في تلك الحلقات والخليات المشبوهة تحت قيادة بعض الشخصيات النرجسية التي تديرها وتوجهها للكسب المشبوه وما هي إلا كالسمك وهم كالمياه فإذا ما جف الماء انتهت الأسماك ومهما يكن من أمر فإن أي عمل غير مشروع مآله للزوال عاجلا أم آجلا واليوم أتى وقت تجفيف المياه لينتهي السمك "الحيتان".

فجاءت خطوة الحكومة والجرعة الجديدة برفع الدعم عن المشتقات النفطية لتعيد الأمور إلى نصابها ولكن في المقابل ينبغي على الحكومة أن تراعي المواطن البسيط والمزارع والرعوي بما يحسن أحواله بكل ما من شأنه العمل على تحسين الوضع المعيشي لهذه الشريحة الهامة المنتجة من مجتمعنا وينبغي على الحكومة أن تعي وتدرك أن هذه الجرعة بمثابة سيف ذي حدين، فلنعمل بما يقي الفلاح المزارع البسيط والصياد والمواطن وصاحب الدخل المحدود من أن يلحقه الضرر الذي سببته له تلك القطط السمان في معيشته علما بأن الدولة أي دولة في العالم مسئولة عن توفير العيش الكريم لمواطنيها في حدود إمكانياتها بطبيعة الحال لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ومن ناقل القول أن المواطن البسيط والمزارع والفلاح الرعوي والصياد وذوي الدخل المحدود والمستهلك هو الضحية في النهاية، فقد مرت عليه الكثير من المعاناة والمزايدات والابتزاز والكثير من التدليس وحتى خطف الأحلام من بعض الأحزاب السياسية وبعض التنظيمات والمكونات السياسية وبالتالي كانت تلك الشريحة من مجتمعنا هي المتضررة الحقيقة وهي في حقيقة الأمر صاحبة الحق في العيش الكريم ولذلك على الدولة والأحزاب السياسية والتنظيمات والمكونات السياسية والمجتمع المدني على حد سواء أن يتقوا الله في هذه الشريحة العظيمة من مجتمعنا اليمني العظيم وأن يكفوا عن استغلال وابتزاز مشاعرهم وحاجتهم وبساطة تعاملهم فقد ذاقوا الأمرين بين سندان الحكومة ومطرقة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وتأسيساً على ما سبق فإن ظاهرة التهريب استفحل أمرها ونخرت في جسم الاقتصاد اليمني حتى كادت تعصف به فجاءت التوجيهات الرئاسية بهذه الحزمة من الإصلاحات الاقتصادية بمثابة الإنقاذ للدولة وإنقاذ اقتصاد البلد الذي هو عماد الدولة وعماد البلاد، وبالتالي على كل مواطن شريف بغض النظر عن صفته أو مركزه الحكومي أو الاجتماعي أن يتعاون مع الدولة حتى تقف على قدميها للقيام بدورها المناط وهذا لا يتأتى الا بتضافر الجهود وتشابك الأيدي وتجاوز الأخطاء وترسيخ مبدأ التصالح والتسامح والعفو عما سلف والاصطفاف الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ الرئيس/ عبدربه منصور هادي حفظه الله والمضي قدما نحو الهدف الأسمى والشعور بالانتماء في سلامه اليمن يمن الخير يمن الإيمان الحكمة يمن السؤدد يمن الازدهار يمن المحبة يمن الأمن والاستقرار يمن النظام ولنحقق العيش الكريم لكل المواطنين على حد سواء بإذن الله تعالى.

ومن نافلة القول بأن (المال السائب يعلم السرقة) ولذلك على الدولة ومن موجب موجباتها ومن الأهمية بمكان بعد هذه الخطوة الهامة أن تحزم الحدود البرية والبحرية والموانئ الجوية ليس لضبط تهريب المشتقات النفطية فحسب ولكن لضبط التهريب غير المشروعة بصفة عامة ويحسن الإشارة إلى أن هناك أشياء هامة يتم تهريبها لا تقل أهمية عن النفط منها على سبيل المثال الآثار اليمنية التي راج تهريبها وبيعها في الخارج في هذه الفترة ناهيك عن تهريب المخدرات وما إليها ودخولا وخروجا من وإلى البلاد وبالتالي فذلك لا يضر بالاقتصاد فقط ولكن بيع الآثار يعتبر تفريطاً في الوطنية وإهداراً لتاريخ اليمن وحضارته التليدة وذلك التفريط يندرج تحت طائلة قانون الخيانة العظمى للوطن فقد أصبحت آثار اليمن تباع في المزادات العالمية والبعض منها وجد طريقه لمتاحف العالم.

أما عن تهريب أفة العصر المخدرات ومشتقاتها التي تقضي على النشء شباب المستقبل عماد البلاد فحدث ولا حرج ولذلك كله ينبغي على الدولة مضاعفة الجهود لحماية حدود البلاد وحزمها أمنيا حتى لا تظل بلادنا مفتوحة كقبر جحا التركي في قونية الذي زعم من رآه أن عليه باباً بأقفال وأثقال ولكن ليس له جدران فمن شاء دار من حوله فدخل كما دار الألمان في الحرب العالمية الثانية حول خط (ماجينو) الفرنسي الذي قالوا إنه مستحيل الاختراق فجاء الألمان من بلجيكا فدخلوا فرنسا من الشمال.

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 332505

المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 | الإعلانات: 274038 فاكس: 274035 | التوزيع: 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس: 233354 تعز > 220800 فاكس: 220900 الحديدة > 245842 فاكس: 211537 حضرموت > 303930 فاكس: 303931 إب > تلفاكس: 400251 الضالع: تلفاكس: 232994 أبين > تلفاكس: 602096 عمران > تلفاكس: 613388